الحلقة الخامسة

« الهدف » تنفرد بنشر تقرير سري مقدم للكونغرس الاميركي

السعودية تخشى من خطر خارجي!

تتابع « الهدف » نشر حلقات التقرير المقدم للكونغرس الاميركي ، حول السعودية ، مشاكلها ، نفطها ، رغبتها في شراء طائرات توظف لدرء اخطار تتصور انها واقعة على نظامها ، وليس ضد العدو الصهيوني .

في هذه الحلقة ، معالجة تفصيلية لمشكلة صفقة طائرات « ف ـ ١٥ » وتشعباتها ، ومواقف مراكز القوى في الولايات المتحدة منها .

طلب شراء طائرات « ف ـ ١٥ » له اعتبارات سياسية هامة

في شباط ١٩٧٧ طلبت الحكومة السعودية رسميا شراء ٦٠ طائرة « ف ـ ١٥ » بموجب برنامج مبيعات الاسلحة الخارجية للولايات المتحدة ، وفي شباط ١٩٧٨ ربطت حكومة الولايات المتحدة بين هذه الصفقة وبين بيع طائرات الى « اسرائيل » ومصر وأعلنت أن هذه الصفقة بمجملها مرهونة بموافقة الكونغرس عليها والا لن يجري البيع لاي من الاطراف، هذا وكان الرئيس كارتر بالاتفاق مع وزارة الدفاع الاميركية ووزارة الداخلية قد أيدوا صفقة المبيعات الخارجية هذه وأحيلت الى مجلس الشيوخ لمناقشتها في ١٩٧٨/٤/٢٨ .

وبدل أن ترسل الصفقة بالاجمال الى مجلس الشيوخ أرسلت مفصلة بالشكل التالي :

١ ـ ٧٥ طائرة « ف ـ ١٦ » « لاسرائيل » .
٢ ـ ١٥ طائرة « ف ـ ١٥ » « لاسرائيل » .
٣ ـ ٦٠ طائرة « ف ـ ١٥ » للعربية السعودية .
٤ ـ ٥٠ طائرة « ف ـ ٥ » لمصر .

وقد أعلم وزير الخارجية رئيس المجلس في رسالة رسمية بأن الرئيس يحتفظ بحق سحب أي من أجزاء الصفقة أو العرض المرفق بها . وقد دار جدل كبير حول الصفقة المرسلة الى السعودية وليس من المؤكد الموافقة عليها .

وبناقش خصوم الصفقة للسعودية بأن مثل هذه الصفقة ستقلب ميزان القوى في الشرق الاوسط بخلق تهديد جديد غير ضروري « لاسرائيل » . بينما يحتج مؤيدو الصفقة بأن العربية السعودية تمتلك سلاحا جويا اضعف من جاراتها ومن حقها الدفاعي المشروع أن تطالب بطائرات أكثر تقدما .

وفي اجابتها على طلب من الكونغرس حول تقييمها لميزان القوى ومدى فاعلية الطائرات المنوي بيعها وتأثيرها على هذا الميزان قامت الادارة الاميركية بتقديم تقرير حول تقديراتها وتقديرات الاستخبارات الاميركية لفعالية الطائرات ولميزان القوى في الشرق الاوسط الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ والمجلس النيابي .

ورغم أن تفاصيل ومبررات أبحاثها قد وردت في التقرير استنتجت الادارة الاميركية أن بيع الطائرات الاميركية الحديثة الهجومية « لاسرائيل » والعربية السعودية ومصر لن يقلل من التفوق « الاسرائيلي » على الاعداء العرب . وقد لاحظ التقرير أن التفوق « الاسرائيلي » قد ازداد منذ حرب ١٩٧٣ .

وقد قامت وزارة الدفاع الاميركية بصياغة تحليل حول طلب السعودية لشراء طائرات « ف ـ ١٥ » الهجومية المقاتلة . واستنتج التحليل ان بيع ستين طائرة « ف ـ ١٥ » الى العربية السعودية ينسجم مع المصلحة القومية للولايات المتحدة . ويجب أن لا يؤثر هذا البيع في ميزان القوى في الشرق الاوسط بدرجة هامة أو بشكل تهديدا « لاسرائيل » بل أن مثل هذه الصفقة ستكون بمثابة عمل وذات تأثير يساعد على الاستقرار عن طريق تزويد حكومة العربية السعودية بوسائل متطورة للدفاع عن مصادرها القومية وحدودها الجغرافية في الوقت الذي ستمنح فيه الولايات المتحدة حق الاشراف على كيفية استخدام هذه الوسائل .

واستنادا الى المعلومات التي توفرت لنا من وزارتي الداخلية والدفاع تضمن تقريرنا الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ولجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب النتائج أو الاستنتاجات التالية :

١ ـ من حق العربية السعودية استبدال طائراتها القديمة بطائرات عصرية .
٢ ـ ان طائرات الـ « ف ـ ١٥ » هي الطائرات الوحيدة الجاهزة لمواجهة متطلبات الدفاع السعودية للمحافظة على منشآتها .
٣ ـ ان بيع طائرات الـ « ف ـ ١٥ » للسعودية ضمن صفقة طائرات جديدة لمصر « واسرائيل » لن يغير من ميزان القوى القائم بسبب التعادل في اعداد الطائرات المباعة .

ورغم أن تبوك هي أفضل قاعدة للطائرات يمكن منها شن هجوم بطائرات « ف ـ ١٥ » ضد « اسرائيل » غير أن العربية السعودية أبلغت الولايات المتحدة بانها لن تضع هذه الطائرات في قاعدة تبوك لان ذلك سيعرضها بشكل كبير الى ضربة « اسرائيلية » وقائية في الوقت الذي لا يعتبر فيه التهديد « الاسرائيلي » المسالة الاهم بالنسبة للسعودية .

وقد أعلن مصدر سعودي رفيع المستوى أن قواعد طائرات « ف ـ ١٥ » ستكون فقط في الطائف خميس مشيط والظهران (انظر الى الخريطة المرفقة) .

ان طلب طائرات « ف ـ ١٥ » أصبح يرمز الى طبيعة العلاقات السعودية الاميركية وان له معنى فوق المتطلبات الامنية السعودية . وحسب ما يقوله تقريبا معظم الرسميين الذين اتصلنا بهم في العربية السعودية يعتبر فشل مجلس الشيوخ في الموافقة على صفقة البيع ضربة حاسمة ضد العربية السعودية وبالتالي سيوتر العلاقات الى درجة كبيرة بين البلدين . وأبلغنا الرسميون السعوديون أن مجموعة الضغط الصهيونية هي القوى الاولى التي تعمل ضد صفقة البيع ذات المدلول السياسي أكثر منه أمنيا وأن حكومة العربية السعودية من المحتمل أن ترجع تفسير رفض طلبهم على أن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة تفتقر حتى الى البراعة .

ان طلب طائرات الـ « ف ـ ١٥ » نجم عن المسح الذي قامت به وزارة الدفاع لحاجات السعودية الدفاعية ١٩٧٤ والذي أوصت وزارة الدفاع بموجبه أنه لا بد من استبدال الطائرات السعودية من نوع « ليتنين » البريطانية الصنع والتي أصبحت مهترئة بطائرات حديثة متطورة متعددة المهام ، ولم توص الوزارة بنوع الطائرات المطلوبة والتي لا بد للسعودية ان تحصل عليها بين أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٣ وقد قامت حكومة العربية السعودية ما بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ باجراء أبحاث مسهبة حول عملية الاستبدال وقامت بتقييم كل البدائل قبل ان تستقر على طلب شراء طائرات « ف ـ ١٥ » .

ويتساءل العديد من الرسميين عما اذا كان بمقدور القوات الجوية السعودية المحافظة على هذه الطائرات وصيانتها واستخدامها .

ولقد تضمن تقريرنا في تشرين الاول ١٩٧٧ تشخيصا لمقدرة القوات الجوية السعودية ولما يترتب على الموضوع من أعمال الصيانة والمحافظة على الطائرات أوصى تقريرنا بأن تزود القوات الجوية السعودية بطائرات « ف ـ ١٥ » بموجب برنامج التسليح الخارجي للولايات المتحدة . لقد أبلغنا أن الاعتماد المادي الكبير من قبل السعودية على الارشاد والخبرات الاميركية والفنيين الاميركيين لأعمال الصيانة مما يمنع استخدام هذه الاسلحة ضد رغبات الولايات المتحدة . وقد أبلغنا الرسميون في وزارتي الدفاع والداخلية بأنه يمكن التغلب على المشاكل الناجمة عن تسليح السعودية . كما أكدوا على أن هناك اعتبارات سياسية هامة تؤثر على صفقة البيع . وحتى لو أقرت الصفقة فان التسليم لن يبدأ قبل عام ١٩٨٢ . وقد أوضح الرسميون الاميركيون أن طول أجل الصفقة يمنح الادارة الاميركية عدة سنوات اضافية لتحقيق التسوية قبل قيامها بتسليم الطائرات الى السعودية .

والرسميون الذين جرى الاتصال بهم متأكدون أنه اذا ما رفض مجلس الشيوخ التصديق على صفقة بيع طائرات « ف ـ ١٥ » الى السعودية فان السعوديين سيبحثون عن مصدر آخر للحصول على طائرات متطورة متعددة المهام والاهداف . وقد حدث أن قام الفرنسيون والبريطانيون بمناقشة احتمال عقد صفقات للطائرات المتطورة مع العربية السعودية . هذا وتشير المعلومات الى أن الفرنسيين متحمسون لبيع أحدث طائراتهم الى العربية السعودية وقد تسلمت دول مجاورة منتجة للنفط كاتحاد الامارات العربية وعمان أعقد الطائرات الاميركية .

ومن المحتمل أن تلجأ السعودية الى شراء طائرات الميراج « ف ـ ١ » أو طائرات الميراج الاكثر تقدما ٢٠٠٠ أو ٤٠٠٠ اذا ما رفضت صفقة الـ « ف ـ ١٥ » وقد بدأت العربية السعودية بالفعل المفاوضات لشراء طائرات ميراج « ف ـ ١ » ويريد السعوديون بوضوح تحقيق :

١ ـ تأمين مصدر لتزويدهم بالطائرات المتطورة اذا رفض طلبهم للشراء من الولايات المتحدة .

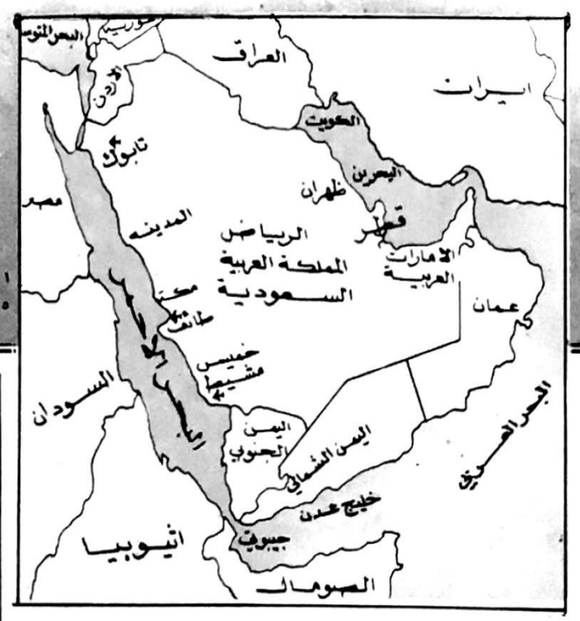

١ ـ « عسكريا » العوامل الاقتصادية والسياسية المتعلقة ببيع طائرات « ف ـ ١٥ » الى العربية السعودية » (ب س اد) ـ ٧٨ ـ ٩٦ ـ و ٩٧ ، ١ أيار

٢ ـ اشعار الولايات المتحدة أن الطائرات المتطورة متوفرة في أمكنة أخرى .

وأبلغنا الرسميون في وزارة الدفاع الاميركية أن الفرنسيين يمكن أن يقوموا بترتيبات للانتاج المشترك لتحقيق صفقة البيع . ويمكن أيضا أن تصبح طائرة التورنادو المتعددة الاغراض والتي تقوم بمهمات هجومية ودفاعية واستطلاعية في وقت واحد والتي تنتجها المانيا الغربية بالاشتراك مع المملكة المتحدة والاتحاد المالي الايطالي ، يمكن أن تصبح متوفرة وفي متناول السعودية في وقت قريب .

وفي الاساس كانت حكومة العربية السعودية قد اشترت ٦٤ طائرة « ليتنين » البريطانية الصنع بقي منها اثنتان وثلاثون طائرة قيد العمل . وبما أن الـ « ف ـ ١٥ » ستحل محل الـ « ليتنين » فان اقتراحا من مجلس الشيوخ قدم لان يوافق على عدد من الطائرات اقل من الستين طائرة التي طلبتها السعودية . ولم يكن باستطاعتنا معرفة آراء السعوديين حول تخفيض الكمية . ويتفق الرسميون الاميركيون بشكل عام على أن قرارا مثل هذا يقضي بتخفيض قيمة الصفقة سيكون قرارا مسيئا للسعودية . ويعتقد هؤلاء الرسميون أن عرضا مخفضا من قبل الولايات المتحدة ربما يقابل بالرفض السعودي وبالتالي لجوء السعودية الى الطائرات الفرنسية المتطورة . ورغم أنه يمكن للسعودية الحصول على الطائرات البديلة من بلدان أخرى أبلغنا بأن اي رفض من قبل الولايات المتحدة للطلب السعودي سيجعل من الصعب على حكومة العربية السعودية أن تفسر لشعبها والدول العربية المعتدلة الاخرى ، تفسر لها بشكل منطقي استمرارها في دعم الجهود لتحقيق تسوية سلمية في الشرق الاوسط .

لقد عبر الرسميون السعوديون الذين تقابلنا معهم عن حيرتهم حول المعاملة التي تلقاها العربية السعودية والدول العربية المعتدلة الاخرى من قبل الولايات المتحدة . كما يرون بالمقابل المعاملة الخاصة والافضلية التي تحوز عليها « اسرائيل » من قبل أميركا بما يشعرهم بالفرق الكبير في المعاملة . واوضح الرسميون السعوديون أن النفط السعودي والثروة المالية السعودية تجعلها أكثر أهمية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة من اسرائيل علما أن السعودية قامت بدعم جهود الولايات المتحدة في حل ازمة الشرق الاوسط . وقد وضع مشروع صفقة الطائرات بمثابة اختبار لصداقة الولايات المتحدة للسعودية وفوق كل شيء اختبار التزام الولايات المتحدة بالامال الدفاعية السعودية . وقد ناقش تقريرنا المؤرخ في ١ أيار ١٩٧٨ بشكل أكثر تفصيلا موضوع بيع صفقة الطائرات الى السعودية .

الاعتبارات الامنية الداخلية والمحافظة على النظام الملكي

ان العربية السعودية هي سلطة مركزية ملكية تحت سيطرة العائلة المالكة آل سعود . ورغم انه يوجد هناك منافسة على السلطة من عائلات اخرى الا أن الخطر الخارجي هو أكبر حافز على توحيد جميع العائلات لمجابهته .

ان درجة السيطرة على البلاد يختلف باختلاف رغبات الملك نفسه ، لقد اقتصر الملك خالد نفسه على المهمات المراسمية والشعائرية ويقوم بالتصديق على الخطوط السياسية العامة بينما يقوم ولي العهد الامير فهد بممارسة السلطة والتشريع ورسم السياسة الداخلية والخارجية للمملكة . لقد حكم القادة